

أثر نظريات التجارة العالمية في تطور اقتصاديات العالم لتحقيق التنمية المستدامة

The impact of global trade theories on the development of world economies to achieve sustainable development

م.م كرار حيدر حسون*¹

جامعة المستقبل/ كلية العلوم الإدارية/ قسم إدارة الأعمال

Haidarkarar122@gmail.com

م.م تانيه محمد علي جبر²

أمانة بغداد / قسم بوب الشام والثعالبة البلدي

tanaimhamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/08

تاريخ القبول: 2025/12/27

تاريخ النشر: 2026/01/17

ملخص

حاولت نظريات التجارة العالمية تفسير مبادئ وآليات وأنظمة عمل التجارة الخارجية من خلال تراكم تاريخي بدأ بشكل بسيط منذ الثورة الصناعية، وأخذت طريقها بالتطبيق بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية. تأسست نظريات التجارة العالمية على مبدأ أساسي وهو عند توفر عوامل الإنتاج وانخفاض التكاليف تحصل عملية تصدير المنتجات يقابله تخفيض في الاستيراد (استيراد المنتجات التي تكون كلف إنتاجها أقل مما لو أنتجت محلياً)، ليكون الميزان التجاري لدولة ما في الجانب الموجب. تساهم التجارة الخارجية التي تمثل عملية التبادل التجاري للسلع والمنتجات في تعزيز العلاقات بين الدول وكانت سبباً رئيسياً في حل الكثير من النزاعات، مثلما كانت في الوقت ذاته سبباً في استعمار دول الشمال لدول الجنوب، والسبب الرئيسي هو تجاري لاستغلال ثروات الشعوب ونهبها وتقوية اقتصاديات الدول المستعمرة والإبقاء على الدول النامية تحت مستويات خط الفقر. يهدف البحث إلى عرض تأثير النظريات التجارية العالمية من خلال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي للموارد واكتشاف مكان القوة والضعف في اقتصاديات الدول. تم دراسة حالي جمهورية العراق والجمهورية اللبنانية من خلال أنشطة التجارة الخارجية وعمل مقارنة بينهما، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، النظريات التجارية، التنمية المستدامة، التجارة البينية، فترات الإبطاء، التجارة داخل الصناعة، الاقتصاد الريعي، التبادل التجاري، مبدأ الحمائية، الفجوة التكنولوجية.

Abstract:

Theories of global trade have attempted to explain the principles, mechanisms, and systems of foreign trade through a historical accumulation that began simply with the Industrial Revolution. These theories gained practical application after World War II as a result of the stabilization of the global economic and political situation and the benefits of the technological advancements brought about by the Industrial Revolution. Global trade theories are founded on the fundamental principle that when factors of production are available and costs are low, exports of products are facilitated, while imports are reduced (importing products whose production costs are lower than if they were produced domestically), resulting in a country's trade balance being positive. Foreign trade, which represents the exchange of goods and products, contributes to strengthening relations between countries and has been a major factor in resolving many conflicts. However, it has

also been a cause of colonization of developing countries by developed nations, primarily for commercial reasons: to exploit and plunder the resources of developing nations, strengthen the economies of the colonizing countries, and keep developing countries below the poverty line. This research aims to demonstrate the impact of global trade theories through foreign trade, the optimal investment of resources, and the identification of the strengths and weaknesses in national economies. The cases of the Republic of Iraq and the Lebanese Republic were studied through foreign trade activities and a comparison was made between them. The research reached a set of conclusions and recommendations.

*المؤلف المرسل: أ.م. كرار حيدر حسون haidarkarar122@gmail.com

1. الإطار العام للدراسة

1.1. مشكلة البحث

أن التطور الحاصل في النظريات التجارية العالمية واعتماد اقتصاديات العالم عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومدى استطاعة هذه النظريات من التطبيق العملي واعتمادها كأداة تنفيذ في اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

2.1. هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على النظريات التجارية العالمية ومفهوم التجارة الخارجية وأهميته، وعرض واسع للنظريات التجارية العالمية حسب تأريخ حصولها.

3.1. أهمية البحث

أهمية البحث متأتية نتيجة التطورات الحاصلة في اقتصاديات العالم والاهتمام المتزايد بنظريات التجارة العالمية والتي تجمع بين الأصالة والحداثة في الأدبيات الاقتصادية.

4.1. فرضية البحث

يفترض البحث وجود أثر للنظريات التجارية العالمية في تطور اقتصاديات العالم لتحقيق التنمية المستدامة.

5.1. منهجية البحث

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والواقعي، مع تحليل للمشكلة وعمل مقارنة رقمية للتجارة الخارجية بين جمهورية العراق والجمهورية اللبنانية.

2. المقدمة

تعتبر التجارة الدولية عملية لتبادل السلع والخدمات بين الدول، وتساهم مساهمة فعالة في تطوير وتنشيط الاقتصاد العالمي، وتمثل التجارة الدولية الاستغلال الأمثل للموارد والأماكن المتاحة للدول، وهي حصة للنشاط الاقتصادي التبادلي للمجتمعات في الدول المستوردة والمصدرة وينتج عن ذلك زيادة رقعة السوق التجارية الجغرافية. ومن الفوائد الأساسية للتجارة الدولية هو حصول المستهلكين على سلع وخدمات بكلفة أقل مما لو أنتجت تلك السلع والخدمات في البلد المستورد لها، وسيركز القطر المستورد على السلع التي بإمكانه إنتاجها بكلفة أقل وبكفاءة أعلى والحصول على العملة الصعبة في تصديرها.

لقد ساهمت التجارة الدولية في عمليات المنافسة وجودة الإنتاج بين الدول بحيث دخلت التكنولوجيا الحديثة وبدأت الدول المتقدمة خصوصاً بإنتاج وأبتكار السلع والخدمات المتطورة التي تحتاجها الدول الأخرى ذات الأماكن المحدودة.

تساهم التجارة الدولية بتعزيز العلاقات بين السياسة والاقتصاد بين الدول، وساعدت في التعرف على ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب، وأعطت مؤشرات اقتصادية مهمة عن النشاط الاقتصادي والانتاجي للدول وقدرته التنافسية وسينعكس ذلك بشكل أساسي على زيادة الاستثمار وزيادة الرأسمالية الخاصة ومؤشر اقتصادي واضح على تطور ميزان المدفوعات للدول وزيادة الدخل القومي ومعدلات التنمية المستدامة، وتخفيض نسب البطالة ومعدلات الفقر.

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وركزت بشكل أساسي نحو الاستقلال الاقتصادي وزيادة في أنفتاح الاقتصادات الوطنية واعتماد التبادل التجاري أساساً في تعميق النشاط الاقتصادي الدولي.

تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري لأقتصاديات العالم وفتح الحدود الوطنية للتبادل التجاري الذي يرافقه تبادل علمي وأقتصادي وتكنولوجي، لذلك أصبحت الحاجة ملحة جداً نتيجة لهذا التطور الهائل الحاصل في بلدان العالم المختلفة والتسابق بينها للحصول على أحدث التقنيات لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد الكلي والجزئي خدمة لمجتمعاتها. وبما أن جميع الدول ليس لها الأمكانية في تحقيق الأكتفاء الذاتي مما يتحتم عليها إيجاد السبل الكفيلة في تحقيق تكاملات مع أقتصاديات أخرى من خلال التجارة الخارجية لتنمية قدراتها الاقتصادية وهي خاضعة لتحديات كبيرة أهمها أختلاف النظم السياسية والاقتصادية لجميع بلدان العالم.

تساعد التجارة العالمية في تحقيق مجموعة من المنافع من خلال الربط بين الدول والمجتمعات والتعرف على ثقافات الشعوب وتوسيع القدرات التسويقية وتعطي مؤشراً عن حجم الاقتصاد ومستواه وقدرته التنافسية وتوسيع قاعدة الأختيار أمام المنظمات الإنتاجية الذي ينعكس إيجابياً على فرص الاستثمار، كما تتأثر التجارة العالمية بالتنمية الاقتصادية وأرتفاع معدلاتها الذي سينعكس على أرتفاع الدخل القومي للدول.

من السمات الأساسية للأقتصاد العالمي خلال القرنين الماضيين هو التطور التدريجي للعلاقات الاقتصادية العالمية، وتحركها نحو مبدأ الاستقلال الاقتصادي وتقوية الاقتصادات الوطنية الفردية الذي سيؤدي الى تدويل متزايد للحياة الاقتصادية وزيادة في التبادل التجاري وانفتاح في الاقتصادات الوطنية على اقتصاديات العالم. وأن من أهم روابط العلاقات الاقتصادية الدولية هي التجارة الدولية للمنتجات وحركة رؤوس الأموال، وهجرة العمالة الفنية والعلاقات النقدية الدولية.

تطورت التجارة الحديثة بوتيرة عالية وكانت أجهات التجارة العالمية هي [29]:

- حصص المنتجات كانت بالشكل، الصناعية (75%)، وتمثل المنتجات الهندسية (40%) منها، المواد الخام والوقود (14%)، الزراعية (9%) الألبسة والمنسوجات (3%).
- وجود تطور للتجارة العالمية مقارنة مع فروع الأنتاج المادي والأقتصاد العالمي ككل.
- زيادة دور البلدان المتقدمة والصين بحكم الأتجاه الجغرافي لتدفقات التجارة الدولية، وبذلك تمكنت بعض الدول النامية من زيادة نفوذها في مجال التبادل التجاري.
- تنشيط التجارة البينية
- التوسع الحاصل في تجارة الخدمات والسياحة والأنشطة المصرفية.

3. المنظمات التجارية العالمية

نتيجة لتدهور التجارة العالمية منتصف القرن الماضي نتيجة لأفرازات الحرب العالمية الثانية، لذلك أركز الأقتصاد العالمي في تنظيمه على ثلاثة منظمات، الأولى المنظمة الخاصة بالنظام النقدي الدولي ويمثلها صندوق النقد الدولي [International Monetary Fund (IMF)]، الذي اسس حسب أتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) في 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم بموجب هذه الأتفاقية وضع الخطط من أجل أستقرار النظام المالي العالمي وتنمية التجارة الخارجية، وعمل هذا الصندوق على تشجيع الأستقرار المالي الدولي ومنح المساعدات القصيرة الأمد لأعضاء المنظمة الذين يعانون من عجز في الميزان التجاري لبلدانهم.

وفي الوقت ذاته تم انشاء المنظمة الثانية وهي البنك الدولي للأنشاء والتعمير، الذي سمي لاحقاً بالبنك الدولي (World Bank) وأتسع نطاق عمله حيث ساهم البنك الدولي في تقديم القروض لغرض إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك تركز نشاط البنك الدولي على تنمية البنى التحتية كالطاقة الكهربائية، الري، والطرق والجسور، إضافة الى تقديم القروض لدعم القطاع الخاص والتركيز على الدول الأكثر فقراً لتقليل معدلات الفقر ونسب البطالة.

بعد النتائج الأيجابية التي تحققت بأنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تم أنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة [General Agreement on Tariffs & Trade (GATT)] عام 1947 واشتملت على الأسس والمبادئ والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد. وأقتصادياً تعتبر هذه الاتفاقية تحرير للتجارة الدولية من القيود الكمركية والتعريفية وطريق لحرية التجارة الدولية حسب المبدأ القائل "التجارة هي محرك النمو". ويتمتع الأعضاء بجميع الحقوق والمزايا والأعفاءات ومحاوله لتشجيع الدول النامية في تحرير تجارتها البينية. تعتمد هذه الاتفاقية على مبدأ الشفافية في المفاوضات التجارية وفي العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب، ومن أهداف (GATT) هو الاستغلال المثل للموارد الاقتصادية والمالية وسهولة الوصول إليها، وتشجيع حركة الأنتاج وانتقال رؤوس الأموال.

وقد تبع ذلك جولتين في هذا المضمار سميتا بجولتي أوروغواي الأولى والثانية، حيث تم في الجولة الأولى تخفيض القيود غير الكمركية وكذلك على واردات المنتجات الزراعية، وشمول تجارة الخدمات إضافة الى التجارة السلعية بالأعفاءات الكمركية. اما الجولة الثانية، فقد أكدت على تخفيض دعم القطاع الزراعي الذي نادت به الولايات المتحدة الأمريكية الى (37%) من القيمة، وأكدت كذلك على إعطاء الفرص للدول النامية في المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتقديم الدعم المالي والتقني واعتماد مبدأ المعاملة التفضيلية لهذه الدول.

المنظمة الثالثة هي منظمة التجارة العالمية [World Trade Organization (WTO)] التي تم أنشائها عام (1995) لتكون مكماً للمنظمتين اعلاه في تحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي، وأن هذه المنظمات الثلاث مجتمعة تقوم بداراة السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة وكان لها دور فاعل في ضبط ومراقبة السياسات التجارية، النقدية والمالية حسب الأنماط والمعايير المعمدة. تعتبر هذه المنظمة بديلاً في نشاطها عن (GATT)، وقد اختلفت عنها في شموليتها ودوامها، وتتمتع (WTO) بالصفة الشرعية والقانونية كما شملت السلع والخدمات والملكية الفردية، وتسوية النزاعات.

لقد ركزت منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الأهداف والمبادئ منها، عدم التمييز بين الأعضاء، والشفافية، وتعتبر المنظمة الأطار القانوني لتسوية النزاعات، حماية الصناعات الناشئة، التبادلية والتعادل في الاستفادة من التسهيلات، بناء علاقات تفضيلية مع الدول النامية، توفير المناخ الملائم للمنافسة العادلة، تعزيز التجارة البينية، التنسيق والتعاون مع المنظمات الأممية الأخرى وخصوصاً صندوقا النقد والبنك الدوليين.

تزايد الدور المستقبلي لمنظمة لتجارة العالمية وتأثيرها على الساحة الاقتصادية وشمّل السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء وتكيفها مع أحكام هذه المنظمة، وشمّلت قطاعات واسعة لم تكن مدرجة ضمن الوثيقة الأساسية وتوسعاتها، لذلك سارعت الدول غير المنتظمة في هذه المنظمة الى الانضمام لرغبتها في تحقيق فوائد اقتصادية عالمية.

4. الدول العربية وعلاقتها بالتجارة العالمية

تعتبر أغلب الدول العربية دولاً نامية، وتتأثر اقتصادياتها وتعاملاتها مع الدول المتقدمة على أنها من دول العالم الثالث، والسبب أن أغلب الدول العربية تمتاز بالأقتصاد الريعي وتعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط واستغلاله في تنمية اقتصادياتها من خلال أستيراد السلع والخدمات لتعزيز البنى التحتية لها، ولم تستطع غالبية هذه الدول من أستغلال الثروة النفطية في تطوير اقتصادياتها والأعتماد على

ذاتها في إنتاج السلع والخدمات والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، علماً بأن أسعار النفط معرضة للتقلبات الاقتصادية السريعة ارتفاعاً وهبوطاً.

يمكن تقسيم الدول العربية الى أربعة مجموعات حسب نوع اقتصادياتها:

❖ **المجموعة الأولى:** مجموعة الدول الريعية مثل العراق، دول الخليج العربي، ليبيا والجزائر، وتتمتع هذه الدول بمستوى مرتفع من الدخل الفردي مما أدى نوعاً ما الى عدم تعرضها للتقلبات والضغط الاقتصادي الدولية.

❖ **المجموعة الثانية:** مجموعة الدول ذات الهياكل التصديرية المتنوعة مثل الأردن، مصر، سوريا، تونس، المغرب، اليمن، التي تقوم بتصدير المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية والمواد الخام، والمنسوجات.

❖ **المجموعة الثالثة:** مجموعة الدول السياحية وتقديم الخدمات، وتحويلات المغتربين، حيث تشترك جزء من دول المجموعة الثانية فيها، وتعتمد هذه الدول في قدرتها على المنافسة في تقديم خدماتها وخصوصاً الى الدول العربية، وكذلك إمكانية المواطنين الاستفادة من تحويلاتهم الخارجية في الاستثمار الداخلي والمشاركة في التنمية المستدامة وخصوصاً للدول التي لديها مهاجرين بعدد لا يستهان به مثل مصر ودول المغرب العربي.

❖ **المجموعة الرابعة:** مجموعة الدول الفقيرة جدا التي لا تمتلك مستلزمات البلدان المذكورين في المجموعات الثلاث أعلاه ويعتمدون بشكل أساسي على المساعدات وامكانياتهم البسيطة المتاحة وخصوصاً الزراعة والثروة الحيوانية مثل، السودان، موريتانيا، والصومال.

سعت الدول العربية في الربع الأخير من القرن الماضي باتجاه التكامل الاقتصادي العربي سيما وان جميع الدول العربية تمتلك مقومات نجاح هذا التكامل، من ثروات وموارد بشرية واقتصادية، لغرض تنمية التجارة البينية العربية وقد دعم هذا الاتجاه جامعة الدول العربية، وقد عملت بعض الدول العربية اتفاقات تجارية ثنائية حسب الظروف السياسية والاقتصادية والتوجه العام لكل دولة، وقد عانت هذه الاتفاقيات من مساحة حدودها، وقسم منها الغي تلقائياً بسبب تبدل الظروف السياسية والاقتصادية للدول المتفقة.

تعتبر دول الخليج العربي من الدول العربية الأكثر تجانساً وانسجاماً بحكم انضمامها الى مجلس يوحد الدول الست وتشابه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها، الا أن المعيب بهذه الدول تعتبر دول ريعية ومحدودية تجارتها البينية، ومع ذلك بدأت نهضة موسعة بداية القرن الحالي باستغلال عائداتها النفطية في تطوير قطاع الاستثمار والعقارات والخدمات بشكل أساسي واستطاعت أن تتفوق في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد على جميع الدول العربية التي سبقتها في التجربة الاقتصادية.

كان لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية دور مهم باتجاه التكامل الاقتصادي وذلك بأنشاء السوق العربية المشتركة، وتطور بشكل أكبر بعد أنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي أنظم الغالب الأعم من الدول العربية لها، وتم تأسيس اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عام (1997) والتي تبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وتضمن التخفيض التدريجي بنسبة (10%) من الرسوم الكمركية والظرائب وأصبح (20%) بعد عام (2007).

كان لدخول بعض الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) الأثر الإيجابي من خلال حصولها على امكانيات أوسع في تصدير منتجاتها الى دول العالم المختلفة رافقه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، كما أن انضمامها أدى الى تسوية النزاعات التجارية مع وجود حافز في اعتماد الدول العربية على قدراتها الذاتية وتطويرها، كذلك وجود فرصة كبيرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي. ألا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الآثار السلبية نخض منها بالذكر، حصول زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وخصوصاً المنتجات الزراعية، نتيجة لألغاء دعم هذه المنتجات، وضعف في المنافسة للمنتجات العربية مع الأسواق العالمية حيث أن هذه المنتجات لازالت في طور النمو.

تبقى الدول العربية بحكم التقلبات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار بحاجة جادة وماسة الى الاستثمار في لوجستيات التجارة، وأن أمام الدول العربية طريق طويل لأصلاح أنظمتها التجارية الحالية واللاحق بالركب العالمي، وقد وضع مؤشر "ممارسة الأعمال" الدول العربية كمعدل متوسطي في المرتبة 118 من إجمالي 190 دولة في جميع أنحاء العالم، في حين صنفت ثلاث دول عربية من بين

أسوأ خمس دول من حيث الأداء عالمياً. وعند التركيز على المؤشر المرتبط بالتجارة على وجه التحديد، لاسيما التجارة عبر الحدود، فإنّ الترتيب يتراجع إلى 127 في المتوسط بين 190 دولة في مختلف أنحاء العالم مع تصنيف دولتين عربيتين من بين أسوأ خمس دول من حيث الأداء^[26].

5. نظريات التجارة العالمية الكلاسيكية

نظريات التجارة الدولية هي نظريات مختلفة لشرح التجارة الدولية وآليات عملها وتطبيقها، حيث ان مفهوم التجارة هو عملية تبادل للسلع والخدمات وبما أنها تجارة دولية فإن التبادل التجاري هو مفهوم أوسع يشمل دولاً مختلفة عبر قارات العالم، وسيتم التطرق الى بدايات نشأة النظريات العالمية وهي النظريات الكلاسيكية التي تكونت في القرن الماضي. اختلف الاقتصاديون في كافة الدول حول المفهوم العام للتجارة الخارجية، القسم الأول وجد أن زيادة معدل النمو ورفع مستوى الرفاهية مرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، لكن هذا النمو يكون مرتبطاً بشروط معينة، أما القسم الثاني يرى أن تحرير التجارة الخارجية في ظروف انقسام الدول بين متقدمة ونامية ستعمل على تحول الفائض الاقتصادي للدول الضعيفة إلى الدول المتقدمة من خلال آليات الاستقطاب، نتيجة لذلك ظهرت نظريات عدة للتجارة الدولية الكلاسيكية التي تلخص في القاعدة التي تقول أن قوة الدولة تقاس بما لديها من نقود، ولا سبيل للحصول عليها إلا من خلال التجارة الدولية، ويجب على الدولة أن تتدخل في كافة مناحي الحياة الاقتصادية بغض النظر عن القيود والعقبات التي تواجه التجارة الدولية^[27].

1.5. نظرية المذهب التجاري

انتشرت هذه النظرية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر في أنكلترا، حيث كان المبدأ السائد في التعاملات التجارية هو الذهب وأنواع أخرى من الأحجار الثمينة كأهم عناصر التراث الاقتصادي للبلد، حيث يعتبر ذلك دليل على ثروة الأمم، مع مبدأ زيادة الصادرات عن الواردات الذي سيؤول الى ميزان تجاري أيجابي ويساعد في تطور وتقدم الشعوب وأن قيمة الصادرات ستؤول الى دفع ثمن الواردات وتحقيق الأرباح، حيث ظهرت دول قومية جديدة وهذه الطريقة تساعد حكام هذه الدول من زيادة رأس المال لدولهم، وتم وضع القيود والضوابط لتنظيم العمل بموجب هذه النظرية وأطلق مبدأ اسمه (الحماية) لحماية منتجاتهم المحلية وتقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات، مع العلم أن هذا المبدأ لا يزال معمولاً به في أغلب دول العالم بطريقة أو بأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. من الأحكام الرئيسية لهذه النظرية، اعتبار المال حافزاً للتجارة، وأن زيادة كتلته تعتبر زيادة في حجم البضائع، كذلك الترحيب بالحماية الهادفة إلى استيراد المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة وتصدير المنتجات النهائية، و تقييد تصدير السلع الكمالية حيث يؤدي إلى تسرب الذهب من الدولة. يعتبر الاقتصادي الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان (Antoine de Monchretien) أول من بحث في هذا الموضوع بتوسع من فرنسا في كتابه الاقتصاد السياسي عام 1615م، وكان أول من نفذ في فرنسا هو كولبيرت (Colbert) حيث عمل على تشجيع الصناعة وأخذ الكثير من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين النوعية. كما عمل على إنشاء مصانع نموذجية لكي يقتدى بها الأفراد حتى سميت هذه السياسة بأسمه (Colbertism). كتب في بريطانيا لهذا المذهب التجاري الاقتصادي (Josiah Child)، وكذلك (William Temple)، وأيضاً (Thomas Mun). أما في إيطاليا فمن مؤيدي هذا المذهب التجاري وكتبوا عنه هو (Antonio Serra).

2.5. نظرية ميزة التكلفة المطلقة

يعتبر العالم الأسكتلندي آدم سميث (Adam Smith) أب علم الاقتصاد الحديث، وهو الذي طور نظرية ميزة التكلفة المطلقة، وهي تعتبر رد فعل لتقييد حرية التجارة العالمية حسب مبدأ (الحماية) الذي أعتمدته نظرية المذهب التجاري، حيث دعا سميث الى حرية التجارة الدولية باعتبارها ضمان توسيع وتبادل السلع والخدمات بين شعوب العالم المختلفة، وإن الدول بإمكانها إنتاج المنتجات ذات الميزة المطلقة الغير متوفرة في دولة أخرى، وكان ضد مبدأ تطبيق الضرائب المرتفعة وقيود الدولة، وحسب هذا المبدأ عززت التجارة الحرة التقسيم العالمي للعمل التجاري من خلال التخصص، وبأماكن المنتج ذي ميزة التكلفة المطلقة الكسب بدرجة أعلى من ان ينتج في أماكن بعيدة

أخرى، وهذا ينعكس على انخفاض كلف الإنتاج. وحسب مبدأ سميث فإن الدولة بإمكانها تصدير منتج له ميزة تكلفة مطلقة، وأن ازدهار الدول يجب أن يقاس بمستوى معيشة المواطن وليس بكمية الذهب والمعادن الثمينة التي دعا لها أصحاب المذهب التجاري. والاستفادة من المزايا الطبيعية للدولة مثل، المناخ، الموارد والمصادر الطبيعية والمواد الخام، والمزايا المكتسبة مثل تكنولوجيا الإنتاج، والأماكنيات والموارد البشرية، وتعتبر نظرية آدم سميث تطوراً أساسياً في الفكر الكلاسيكي، والاتجاه الفاعل والصحيح في التجارة العالمية، ولا زالت تشكل أساساً للغالبية العظمى من النظريات الحديثة.

3.5. نظرية ميزة التكلفة المقارنة

قدمت نظرية ميزة التكلفة المقارنة من قبل العالم الاقتصادي البريطاني ريكاردو (David Ricardo) عام 1817، الذي كان يعني بالميزة المطلقة هي هبات الطبيعة التي تملكها الدولة من الثروات الظاهرة والباطنة فيها لتشمل إمكانية امتلاك ميزة نسبية مكتسبة، مع وجود رأس مال بشري مؤهل علمياً وتقنياً، وكذلك القدرات التكنولوجية المكتسبة أو المنقولة، حيث تقوم هذه النظرية على مبدأ التخصص في الإنتاج وأن المبدأ الذي أعتمدته أن ليس بالضرورة أن تكون هنالك ميزة مطلقة، وأن إنتاج البلد يكون عند وجود ميزة نسبية وليست مطلقة أي نأخذ بنظر الاعتبار التكاليف النسبية وليست المطلقة، وتقتصر نظرية ريكاردو تركيز الدولة في إنتاج سلعها وخدماتها التي تتمتع بميزة قصوى أو أقل ضرراً، وبذلك سيكون تصدير الدولة لمنتجاتها التي تتمتع بها بفائدة أكبر وتقوم باستيراد المواد التي لديها أقل عيب، وأن نشوء الميزة النسبية عندما لا تكون الدولة قادرة على إنتاج سلع وخدمات أكثر من دولة أخرى.

وأفرزت نظرية ريكاردو سؤالاً هو، في حالة عدم امتلاك دولة ما ميزة مطلقة في إنتاج منتج معين، فهل هذا يعني أن تلك الدولة لا تستطيع المشاركة في التجارة العالمية، وكانت الأجابة من خلال الأسس التالية:

- استخدام المقايضة في عمليات التبادل التجاري بين دولتين ولسلعتين.
 - يعتبر العمل المبذول في إنتاج السلعة أساساً في تقييمها.
 - المنافسة التامة في السوق هي الأساس في التعامل التجاري.
 - الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.
 - حرية نقل عناصر الإنتاج بين مختلف المنتجات والحصول على العائد الأكبر داخل البلد المنتج.
- وقد تعرضت نظرية ريكاردو إلى المزيد من انتقادات الاقتصاديين بسبب الأسس أعلاه وخصوصاً ما يتعلق بمبدأ المقايضة وأهمال الجانب النقدي في التبادل التجاري.

4.5. نظرية القيم الدولية

بحث العالم الاقتصادي الأنكليزي جون ستيوارت ميل (Jon S. Mill) في تحديد القيمة العالمية للمنتجات المختلفة، وتعتبر تحديد لمعدل التبادل التجاري الفعلي وليس الاحتمالي المحدد بين بلدين. جاءت هذه النظرية لمعالجة الثغرة الحاصلة في نظرية ريكاردو والخاصة في كيفية تحديد معدلات التبادل الدولي. اعتمدت نظرية ريكاردو على أبرز الميزة النسبية بدلاً من النفقة النسبية، وأعطى تصوراً جديداً للنفقة النسبية بجعل كمية الإنتاج ثابتة لظهور الفروق في النفقة، أما نظرية (ميل) فقد فرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية وحالة التبادل الدولي، وقام بتثبيت نفقة الإنتاج التي تمثل كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقاً لنظرية القيمة للعمل، وبذلك أظهرت نظريته الفروق في الإنتاجية، وحددت مفهوم التوازن بين الدول المشاركة فعلياً في التبادل التجاري.

5.5. نظرية نسبة العامل

تدعى هذه النظرية في بعض الأدبيات بنظرية (هيكشر)، (Heckscher's Theory)، حيث اعتبرت نظريات سميث وريكاردو بداية عملية تنظيم التجارة الدولية، ولكن المعاب على هاتين النظريتين عدم امكانيتهما من مساعدة الدول في معرفة المنتجات التي تعطي عوائد افضل للدول، لذلك قام العالمان الاقتصاديان السويديان أيلي هيكشر وبرتيل أولين (Eli F. Heckscher & Bertil Ohlin) في العام (1900) بتقديم رؤيتهم حول إمكانية استفادة دولة ما من إنتاج سلع تستخدم عوامل متوفرة بكمية كبيرة

في الدولة، ووجدوا أن العوامل ذات الطلب العالي ستكون أرخص مقارنة بالعرض ذات الكلفة الأعلى. عرفت نظرية هيكشر وأولين بنظرية التوازن العام وركزت على العوامل الممنوحة وأسعارها كمحددات ضرورية للتجارة العالمية. ونصت نظرية نسبة العامل على أنه يجب على الدولة تصدير تلك المنتجات التي تكون عوامل إنتاجها وفيرة، واستيراد تلك التي تستخدم عوامل إنتاجية نادرة في البلاد. يمكن تقسيم نظرية هيكشر وأولين إلى جزئين هما وفرة العامل وكثافته، حيث تمثل وفرة العامل الوحدات المادية التي تشمل رأس المال والعمالة، وأسعار العوامل النسبية الذي يشمل المصروفات الأخرى مثل تكلفة العمالة والأجور، أما كثافة العامل فتعني رأس المال أو العمالة أو التكنولوجيا.

5. 6. نظرية ساملسون وستولبر

قدمت هذه النظرية عام (1948) من قبل العالمين الاقتصاديين الأمريكيين، ساملسون وستولبر (Paul Samuelson & Wolfgang Stolper) والداعية إلى تحسين نظرية (هيكشر)، والتي تشير عند تجانس عوامل الإنتاج فإن التطور التكنولوجي والتنقل لكامل للمنتجات والتبادل الدولي يساوي سعر عوامل الإنتاج بين الدول. وهذا تأسيس لمفهوم نظرية ميزة التكلفة المقارنة لريكاردو مع إضافات من نظرية (هيكشر)، معتبرين أن التجارة ليست مجرد تبادل منفعة، ولكنها أيضاً وسيلة لتقليص الفجوة في مستوى التنمية بين الدول. ووفقاً لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة في سعر عامل يستخدم بشكل مكثف لإنتاج سلعة يرتفع سعرها، وينخفض سعر عامل يستخدم بشكل مكثف لإنتاج سلعة ينخفض سعرها، والمشكلة الأساسية في ذلك أن الزيادة والنقصان في سعر عامل الإنتاج يتناسب مع الزيادة والنقصان في سعر السلع المنتجة بمساعدته أم لا، وقد حلل ذلك مبدأ (تضخيم جونز)، الذي أشار إلى أن الزيادة أو النقصان في سعر عوامل الإنتاج تحدث بدرجة أكبر من الزيادة أو النقصان في سعر السلع المنتجة بمساعدتهم.

5. 7. النظرية التنافسية الوطنية (ماسة بورتر)

أعتمدت هذه النظرية من قبل العالم ميشيل بورتر (Michael Eugene Porter)، وهي من نظريات التجارة العالمية المهمة وهي على شكل ماسة، حيث تعتمد في نجاح المنظمة الإنتاجية على إمكانيات الوطن الأم، ويعتمد بورتر في نظريته على مجموعة من العوامل الرئيسية سميت بالمحددات وهي، شرط العمل، شروط الطلب، الصناعات ذات الصلة والداعمة، استراتيجية الشركة وهيكلها وتنافسها، الصدفة والنظام الحكومي. حاولت هذه النظرية تفسير أسباب نجاح بعض الدول في السيطرة على الأسواق الدولية، في حين فشلت دول أخرى من الحصول على هذه الميزة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الإنتاجية هي العامل الأساسي في تفسير قدرة دولة ما على المنافسة عالمياً. وتم تحديد أربعة عوامل رئيسية في الميزة التنافسية وهي:

- توفر رأس المال والأيدي العاملة وهما العنصرين الأساسيين في الإنتاج، مع وجود بنية تحتية رئيسية تلزم المنافسة في صناعة منتجات محددة.
- دعم فرص المنافسة الدولية من خلال صناعات مرتبطة لها قواعد صناعية مكملة.
- ثقافة المستهلك المحلي وتوفر القدرة الشرائية له في الطلب على المنتج المحلي.
- الظروف السياسية والاقتصادية في الدولة التي تحكم المنظمات الإنتاجية وتدعم المنافسة بينها.

وحسب رؤية بورتر فإن الميزة التنافسية للأمم لا تأتي بشكل تلقائي، بل بسبب الظروف والموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة مثل النفط والمواد الخام التي تدخل في إنتاج المنتجات المنافسة لتلك الدولة، مع توفر الكادر البشري الفني والتقني للقيام بالمهمة وتسخيرها في تطوير وتحديث المنتجات وأيجاد منتجات جديدة منافسة حسب حاجة السوق.

5. 8. مفارقة ليونتييف

أفترح هذه الطريقة العالم الأمريكي الروسي الأصل فاسيلي ليونتييف (Wassily Leontief) في أوائل خمسينات القرن المنصرم، بناءً على وفرة رأس المال الأمريكي، وهذا يتطلب تصدير أكبر كمية ممكنة من السلع والمنتجات كثيفة رأس المال، ألا أن الواقع

كان يختلف حيث أظهرت البيانات التجارية أن الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لنظرية نسب العوامل تستورد المزيد من المنتجات كثيفة رأس المال وكان ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية استيراد منتجات كثيفة العمالة، لكنها كانت عكس ذلك تصدرها فعلياً، ولذلك سميت نظريته بمفارقة ليونيتف. في فترة لاحقة اكتشف الاقتصاديون الأمريكيون أن العمالة كانت متوفرة في أمدادات ثابتة وأكثر إنتاجية من العديد من الدول الأخرى، ولذلك كان منطقياً تصدير السلع كثيفة العمالة.

6. نظريات التجارة العالمية الحديثة

ظهرت نظريات التجارة العالمية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، والقائمة على مبدأ الشراكة، وهي نقيض نظريات التجارة العالمية الكلاسيكية، وتم تطوير هذه النظريات بشكل خاص من قبل علماء إدارة الأعمال، وجاء هذا التطور مع نمو الشراكة متعددة الجنسيات، ولم تستطع النظريات الكلاسيكية والقائمة على الدولة من معالجة التوسع في الشراكات متعددة الجنسيات مع التطور الهائل الذي أحدثته الثورة الصناعية، وتقوم النظريات الحديثة على مبدأ دمج عوامل المنتج والخدمات الأخرى بما في ذلك العلامات التجارية وجودة المنتج والتكنولوجيا المستخدمة. أن التجارة العالمية عملية معقدة وتتأثر بعوامل ومتغيرات كثيرة لذلك لا يمكن تفسير التجارة العالمية بدقة من خلال نجاح عدد من النظريات، والمهم هو تطور هذه النظريات حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول.

6. 1. نظرية دورة حياة المنتج

طورت هذه النظرية في ستينات القرن الماضي من قبل العالم ريموند فيرنون (Raymond Vernon)، حيث لم توفق نظرية (هيكشر - أولين) في معالجة مشاكل التجارة العالمية، افترضت هذه النظرية أن إنتاج منتج جديد سيحدث في الدولة التي تم ابتكاره فيها. وكانت هذه النظرية مفيدة جداً في وقتها، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية. اوضحت هذه النظرية أن المنتج يمر بثلاثة مراحل هي:

❖ **المرحلة الأولى:** منتج جديد: تبدأ هذه المرحلة بأدخال منتج جديد، وتطوير هذا المنتج، وسيكون في بدايته منتجاً صغيراً ومبيعاته منخفضة نوعاً ما. وحسب نظرية فيرنون فإن ابتكار المنتجات الجديدة يتم في الدول المتقدمة بسبب التقدم التقني وقوة اقتصاد الدول المتقدمة، وبالتالي تبدأ التجارة الخارجية للمنتج وينجم عن ذلك زيادة في المبيعات وتحقيق العوائد.

❖ **المرحلة الثانية:** مرحلة المنتج الناضج: عند نجاح المنتج سيدخل مرحلة المنتج الناضج وسيكون عليه طلب في الدول الأخرى، وستحتاج المنظمة المنتجة الى فتح مصانع أخرى في الدول الموجودة الطلب فيها على المنتج الجديد، وبذلك سيكون هنالك انخفاض في تكاليف الانتاج وزيادة العوائد. يمكن من خلال هذه المرحلة تطوير المنتج حسب الظروف وحاجة السوق وذوق المستهلك وبذلك ستكون هنالك زيادة في الطلب في الدول الأخرى حيث ستكون المنافسة حاضرة.

❖ **المرحلة الثالثة:** مرحلة المنتج المعياري: عند تطور المنتج الجديد ستبدأ الصادرات بالازدياد الى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وستظهر شدة المنافسة، وتقليد الإنتاج، وعند ذلك سيكون هنالك انخفاض تدريجي في الطلب الى ان ينتهي سوق المنتج بالكامل، ثم تبدأ دورة منتج جديد، وهكذا.

6. 2. نظرية التشابه بين الدول

قام الاقتصادي السويدي سافان ليندر (Saffan B. Linder) بتطوير نظرية التشابه بين الدول في عام 1961، وقدم تفسيراً مختلفاً عن النظريات السابقة، وأوضح بضرورة التفريق بين المنتجات والدولة المنتجة في التجارة الدولية حيث أن تجارة المنتجات تتم بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، وحاول شرح مفهوم التجارة داخل الصناعة، واقترح بموجب هذه النظرية أن المستهلكين في الدول التي هي في نفس المرحلة أو مرحلة مشابهة من التطور سيكون لديهم تفضيلات متشابهة، وبما أن هذه النظرية مبنية على مبدأ الشراكة، فمقترح ليندر هو قيام الشركات بالانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي، ومن ثم تقوم بالتصدير عند وجود أسواق مشابهة لأسواق الدولة المنتجة، ومن هنا تكون احتمالات النجاح قائمة، وكذلك تنص هذه النظرية على أن التجارة في السلع المصنعة ستكون مع الدول ذات

الدخل الفردي المماثل، وستكون في هذه الحالة التجارة داخل الصناعة. أعتمد ليندر في نظريته على فرضيتين أولهما أن الدول تصدر المنتجات التي لها أسواق كبيرة لغرض إنتاج واسع يحقق عوائد عالية ويؤول الى خفض التكاليف، والفرضية الثانية أن فرص التصدير تكون الى أسواق البلدان المتشابهة من حيث الدخل والنوع.

6.3. نظرية التنافس الاستراتيجي العالمي

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن الماضي، حسب رؤية العالمين الاقتصاديين بول كروجمان و كلفن لانكستر (Paul Robin Krugman & Kelvin Lancaster)، وركزت رؤيتهم على الشراكات متعددة الجنسيات من أجل اكتساب ميزة تنافسية مع الشركات العالمية الأخرى ولنفس المنتج، ولذلك حسب هذه النظرية وجب على المنتجين تطوير صناعتهم والارتقاء بمستوى جودة المنتج ليكون منافساً قويا مع الشركات العالمية الأخرى.

يمكن للشركات الحصول على ميزة تنافسية واختيار طرق حاسمة ووضع حواجز دون دخول تلك الصناعة من شركات أخرى، وتشمل عوائق الدخول التي قد تسعى الشركات إلى تحسينها هي، البحث والتطوير، حقوق الملكية الفكرية، أفكار مستدامة وخبرة واسعة في الصناعة، مقياس اقتصادي معتمد في تطوير الأداء، والسيطرة على الموارد والوصول الى المواد الأولية.

6.4. نظرية عدم تكافؤ التبادل التجاري

أن المبدأ الأساسي للتبادل التجاري هو التكافؤ لكي يعود بالمنفعة على جميع الأطراف المتبادلة من خلال تقارب مستويات الدخول، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، لذلك ذهب العلماء الاقتصاديين الى دراسة حالة عدم التكافؤ في التبادل التجاري.

أوضح الاقتصادي السويدي جونار ميردال (Gunnar Myrdal) أن التبادل التجاري الدولي لا ينتج عنه تساوي في الدخول حسب النظرية الكلاسيكية، وهناك ثلاثة فرضيات بهذا الصدد، الأولى، التوازن المستقر وأذا أختل التوازن تتولد قوى تلقائية تعيد الأمور الى نصابها، مثال ذلك الفروق في اسعار عناصر الإنتاج بين البلدان تولد بشكل تلقائي ومن خلال التبادل التجاري تنتهي هذه الفروق. الفرضية الثانية، هي أنسجام المصالح أي عدم وجود تناقض بين طرفي التبادل التجاري. الفرضية الثالثة تمثل المنافسة الكاملة والتي تتضمن عدم أستطاعة أي طرف من أطراف التبادل التجاري أن يحدد نتيجة التبادل بمفرده.

ميز الاقتصادي الفرنسي إيمانويل (Emmanuel)، عملية التبادل التجاري بصورتين مختلفتين، الأولى تكون الأجور في الدولتين واحدة وفي هذه الحالة، تبرز حالة تفاوت الإنتاجية، الصورة الثانية، يتم التبادل التجاري بين البلدان ويتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال وتختلف في معدلات الأجور مع تشابه في طرق الإنتاج.

درس الباحث (سمير أمين)، التجارة الخارجية وأوضح أن التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والنامية هي دلالات غير متكافئة بسبب اختلاف مستويات الأجور، وقد عرف الباحث التبادل اللامتكافئ على أنه تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين المنتجات.

6.5. نموذج الفجوة التكنولوجية

أعتمد هذا النموذج من قبل الاقتصادي الأمريكي ريتشارد بوسنر (Richard A. Posner) وحسب نموذج الفجوة التكنولوجية فإن الغالبية العظمى من التجارة العالمية مبني على أساس أذخار منتجات أو طرق إنتاج جديدة ومستخدمة، وهذا الأمر يعطي للدول المنتجة صفة الاحتكار المؤقت في السوق لحين شيوع تكنولوجيا حديثة وقيام دول أخرى بإنتاج أو تقليد المنتج المبتكر. يوجد نوعين من فترات الأبطاء في عملية الانتشار العالمي للتكنولوجيا الحديثة، الأبطاء الأول يمثل رد الفعل أو فجوة تأخر الطلب وهي الفجوة الزمنية بين بداية أستهلاك المنتج في البلد المنتج وأستهلاكها في بلدان أخرى. الأبطاء الثاني هو فترة أبطاء التقليد، وهي الفجوة الزمنية بين إنتاج منتج لأول مرة وإنتاج دولة أخرى مقلد لهذا الإنتاج، وعند هذه الحالة تبدأ صادرات الدولة الأم بالتراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد. أن المدى الزمني لفترة أبطاء التقليد تكون أطول من فترة أبطاء الطلب، ويطلق على الفجوة بينهما (الفجوة التكنولوجية)، والتي

تفتح المجال أمام التجارة العالمية لهذا المنتج. ولمعالجة هذه الحالة تقوم الدولة المبتكرة للمنتج بتحديث منتجاتها وظهور أجيال متعاقبة من المنتج لمنافسة التقليد، وهنا تلعب الأسعار دورها وخصوصاً في المنتج المقلد.

7. دراسة حالة

سيتم في هذه الفقرة دراسة حالتين من حالات التجارة الخارجية، الأولى خاصة بجمهورية العراق التي تعتبر ضمن المجموعة الأولى كدولة ريعية، والثانية الجمهورية اللبنانية والتي تقع ضمن المجموعة الثالثة من تقسيمات الدول العربية على اعتبارها دولة سياحية وخدمات، وأجراء المقارنة بينهما. تم تحليل البيانات حسب البرنامج الأحصائي 20 - Minitab.

1.7. دراسة حالة العراق

تم اعتماد التبادل التجاري العراقي للصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للسلع غير النفطية للفترة (2015 - 2020)، حسب نشرات وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي / الجهاز المركزي للأحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، لغرض الوقوف على النشاط التجاري العراقي غير النفطي.

جدول (1): الصادرات، الاستيرادات، الميزان التجاري (مليون دولار) للسلع غير النفطية (2015 - 2020)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	191.2	90.3	291.9	1025.4	3265.1	3765.3
الاستيرادات	39351.4	46605.4	29137.3	34139.3	18128.6	13836.3
الميزان التجاري	-	-	-	-	-	-
	39160.2	46515.1	28845.4	33113.9	14863.6	10071.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات وزارة التخطيط والتعاون الإثمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة

الخارجية، 2021

من الجدول (1) أعلاه يتضح الفجوة العالية بين الصادرات والاستيرادات (غير النفطية)، وما أحدثته من عجز في الميزان التجاري العراقي، علماً بأن منحى الصادرات كانت متصاعداً، يقابله تناقصاً في الاستيرادات وأنعكس التناقص على الميزان التجاري أيضاً خلال السلسلة الزمنية المدروسة. الشكل (1) يعطي صورة عن الأنشطة الثلاث للتجارة الخارجية العراقية. خط الاتجاه العام للصادرات العراقية غير النفطية كان متصاعداً حسب الشكل (2)، وأشارت معادلة خط الاتجاه العام التالية الى أن الميل الحدي كان موجباً (804)، أي هنالك زيادة سنوية في الصادرات بمقدار (804) مليون دولار.

$$Y_t = -1375 + 804 t$$

في حين كان اتجاه الاستيرادات العراقية غير النفطية سالباً، حسب معادلة خط الاتجاه العام التالية والميل الحدي الذي يشير الى أن هنالك انخفاض سنوي بمقدار (5943 -) مليون دولار، وهذا مؤشر اقتصادي إيجابي.

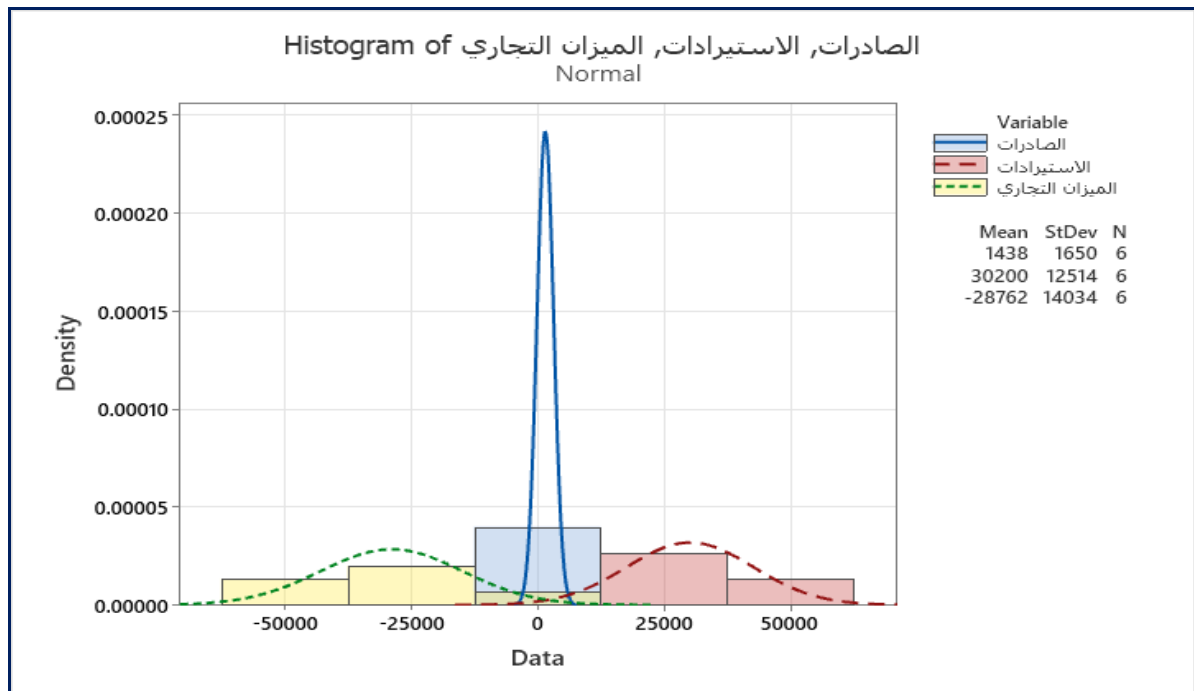
$$Y_t = 51000 - 5943 t$$

تشير البيانات الى عجز الميزان التجاري العراقي غير النفطي، وحسب الشكل (4) ومعادلة الاتجاه العام الذي يشير الى أن الميل الحدي كان موجباً وهذا يعني انخفاض في العجز بمقدار (6747) مليون دولار سنوياً.

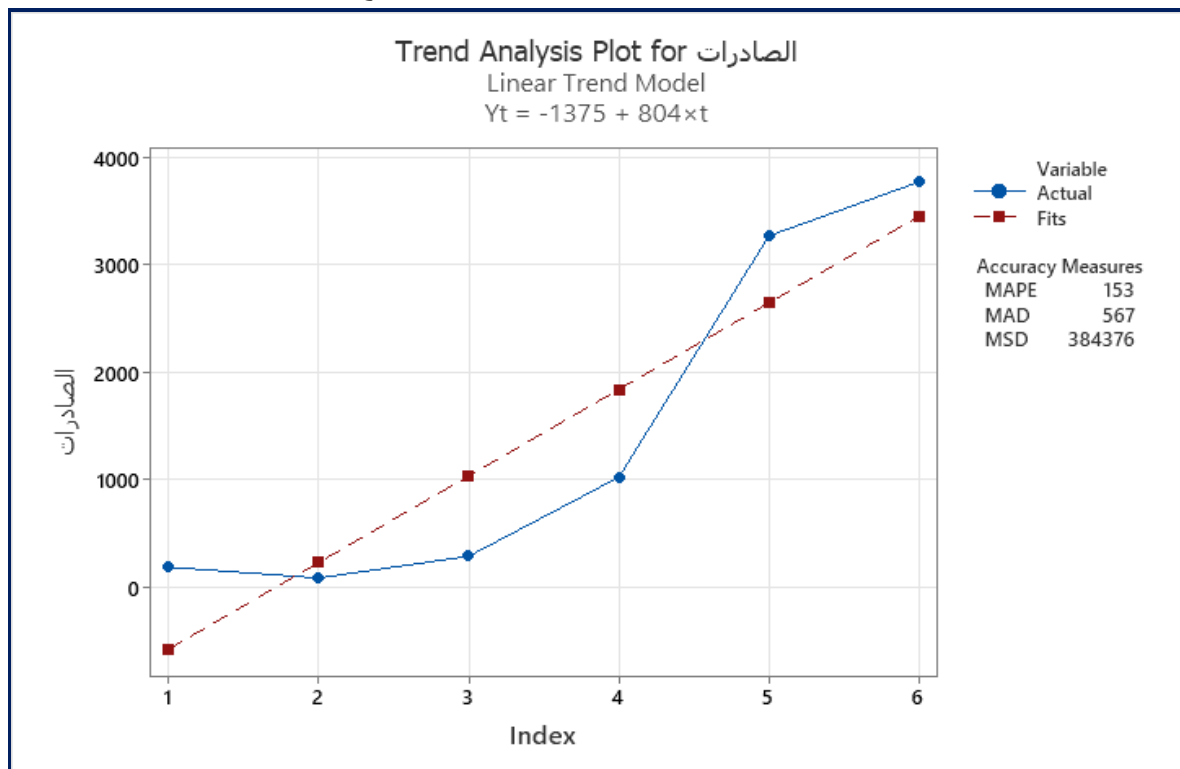
$$Y_t = -52375 + 6747 t$$

شكل (1): الشكل البياني للصادرات والواردات العراقية، والميزان التجاري (2015-2020) والتوزيع الطبيعي له حسب برنامج

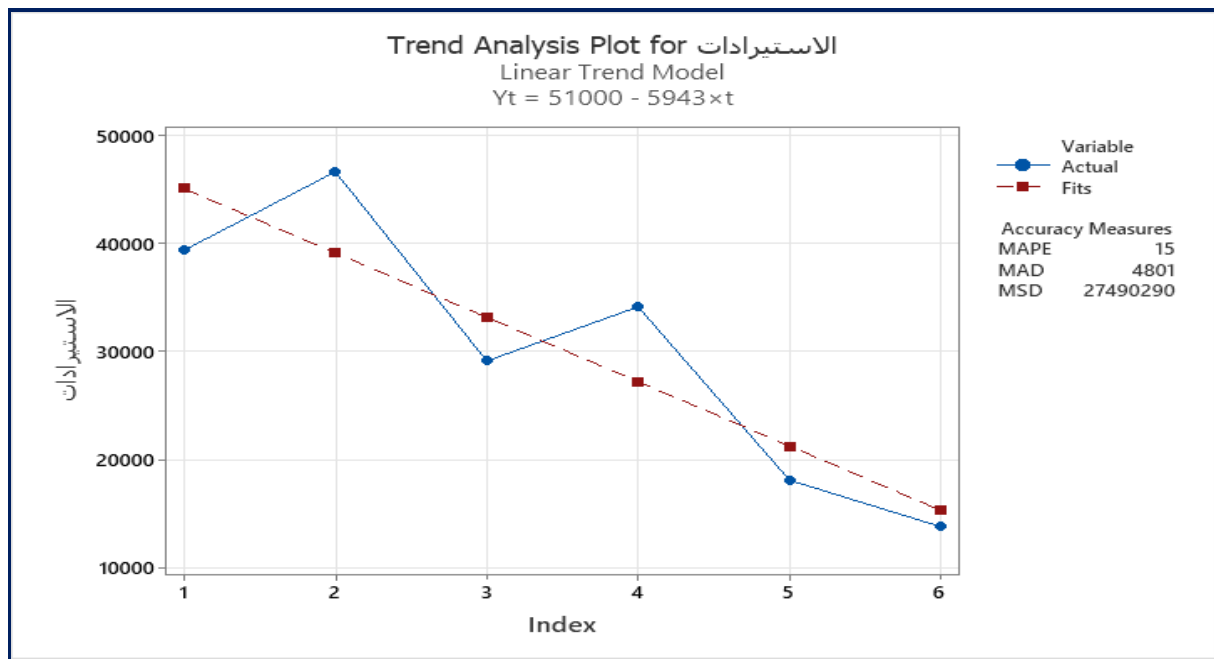
Minitab



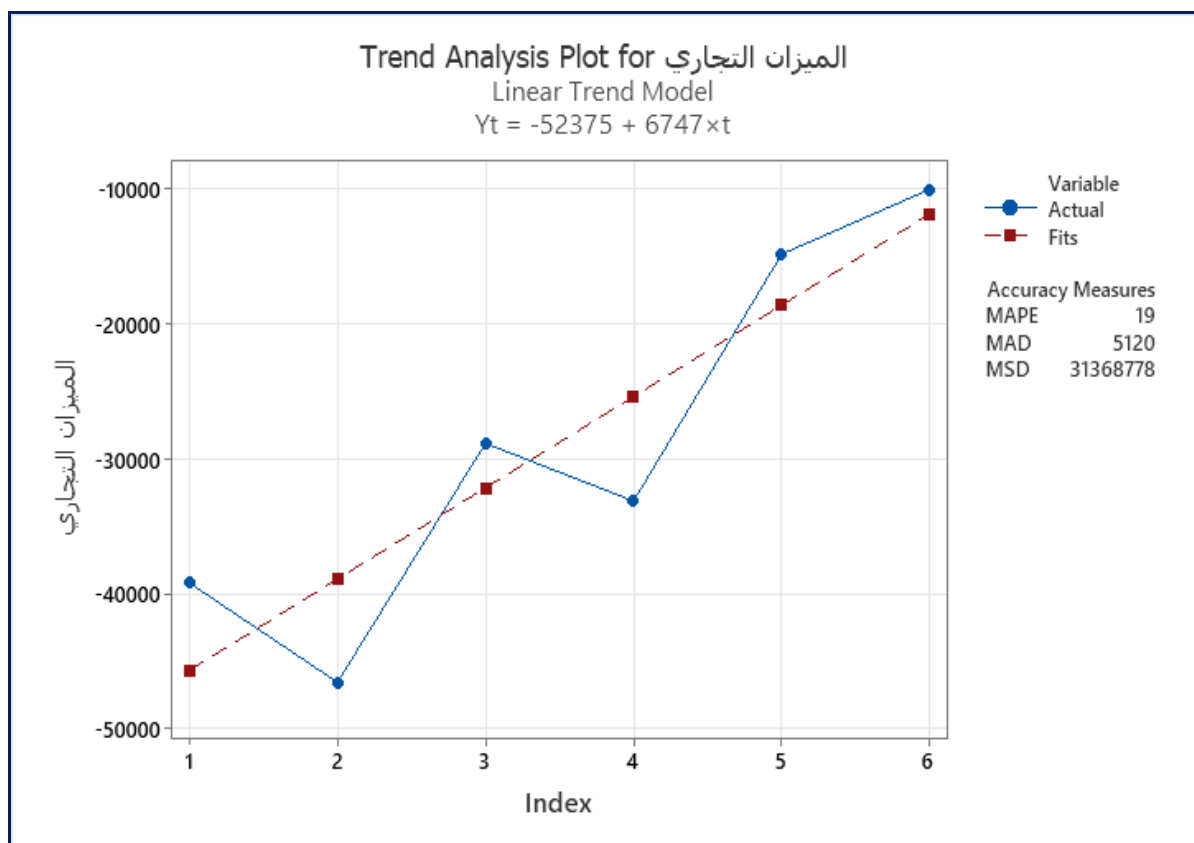
شكل (2): خط الاتجاه العام للصادرات العراقية حسب برنامج Minitab



شكل (3): خط الاتجاه العام للواردات العراقية حسب برنامج Minitab



شكل (4): خط الاتجاه العام للميزان التجاري العراقي حسب برنامج Minitab



2.7. دراسة حالة الجمهورية اللبنانية

تم اعتماد التبادل التجاري اللبناني للصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للفترة (2015 - 2020)، حسب بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية، تقرير التجارة الخارجية لعام 2020.

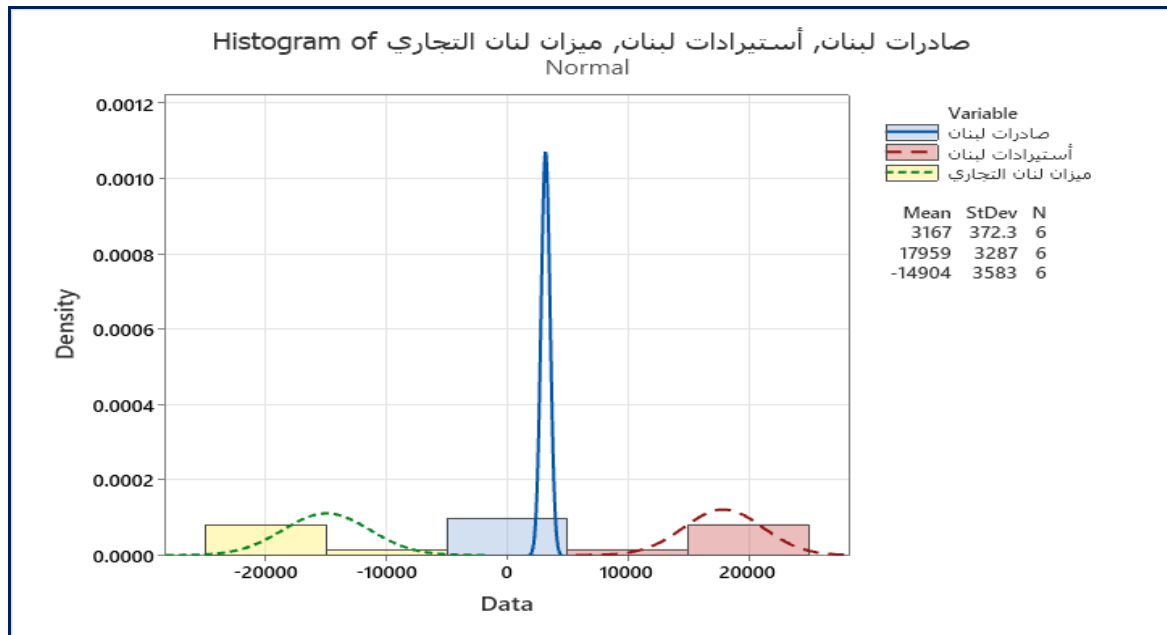
جدول (2): الصادرات والواردات والميزان التجاري (مليون دولار) للجمهورية اللبنانية (2015 - 2020)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
-------	------	------	------	------	------	------

3544	3731	2952	2844	2977	2952	الصادرات
11310	19239	19910	19582	19119	18595	الاستيرادات
-7766	-15508	-17628	-16738	-16142	-15643	الميزان التجاري

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية، تقرير التجارة الخارجية لعام 2020

شكل (5): واردات، صادرات ميزان لبنان التجاري (2015-2020) والتوزيع الطبيعي، حسب برنامج Minitab



الجدول (2) أعلاه يوضح كذلك الفجوة العالية بين الصادرات والأستيرادات للجمهورية اللبنانية، وما أحدثته من عجز في الميزان التجاري، علماً بأن منحى الصادرات كانت متصاعداً، يقابله تناقصاً في الأستيرادات وأنعكس التناقص على الميزان التجاري أيضاً خلال السلسلة الزمنية المدروسة. الشكل (5) يعطي صورة عن الأنشطة الثلاث للتجارة الخارجية اللبنانية. خط الاتجاه العام للصادرات اللبنانية كان متصاعداً حسب الشكل (6)، وأشارت معادلة خط الاتجاه العام التالية الى أن الميل الحدي كان موجباً (152.3)، أي هنالك زيادة سنوية في الصادرات بمقدار (152.3) مليون دولار.

$$Y_t = 2634 + 152.3 t$$

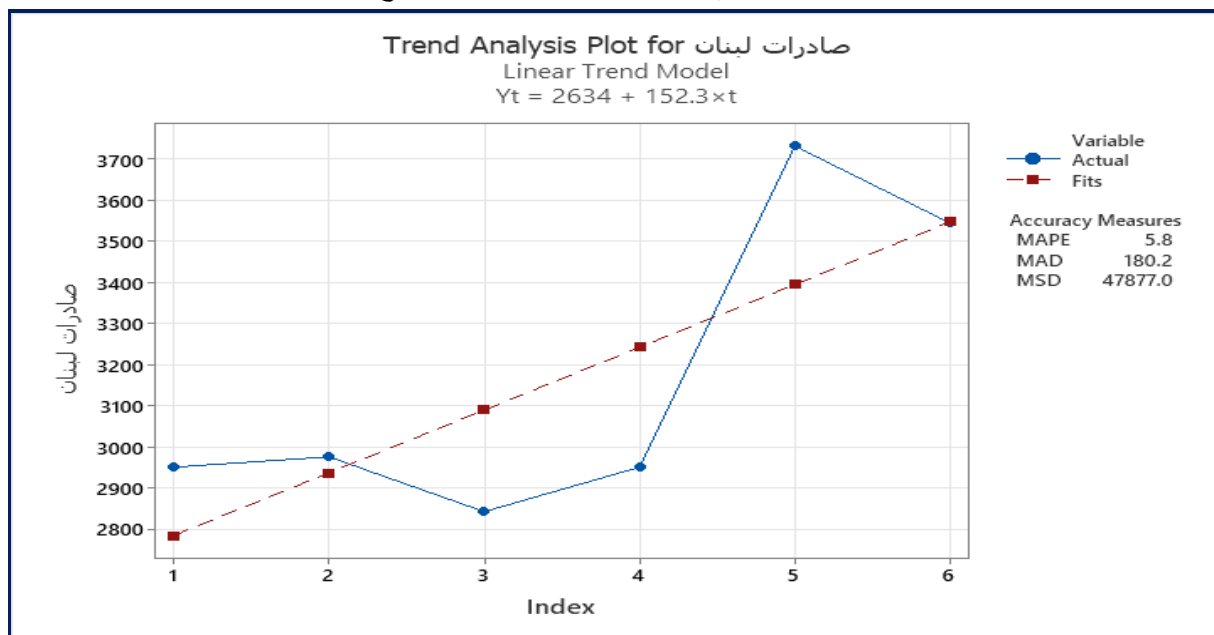
في حين كان اتجاه الأستيرادات اللبنانية سالباً، حسب معادلة خط الاتجاه العام التالية والميل الحدي الذي يشير الى أن هنالك انخفاض سنوي بمقدار (1021) مليون دولار.

$$Y_t = 21533 - 1021 t$$

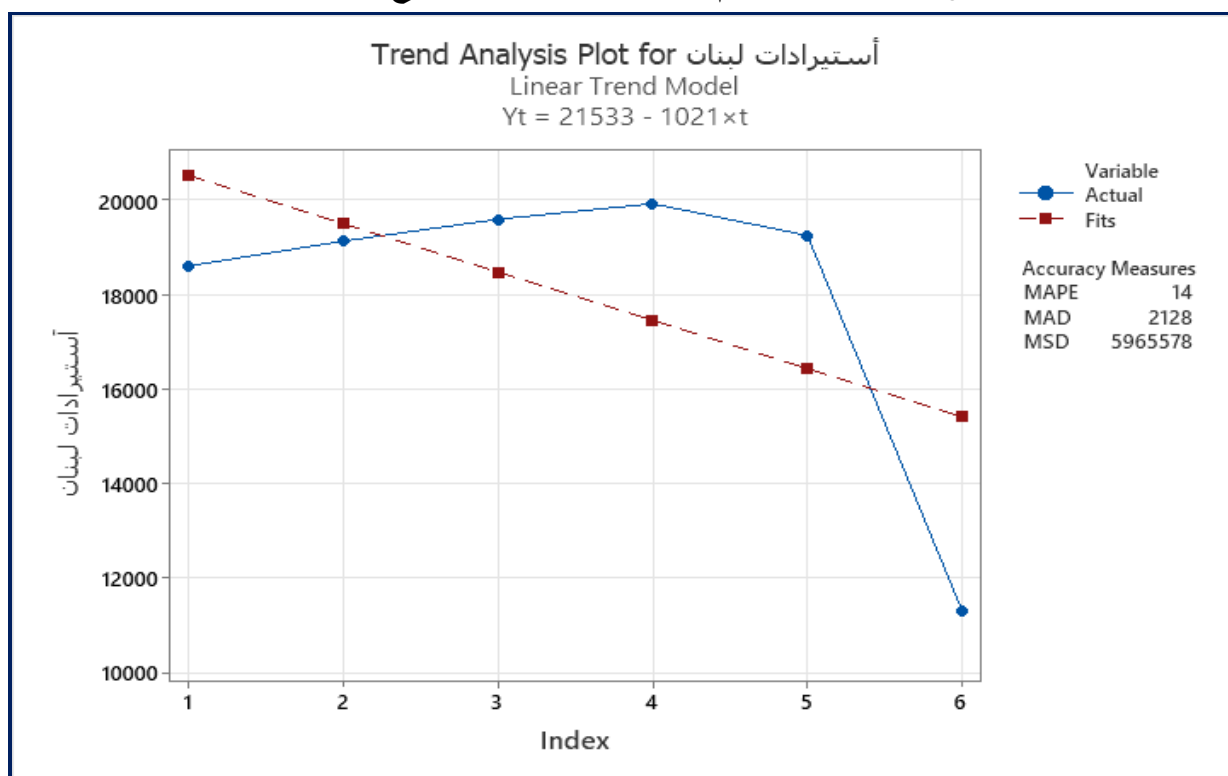
تشير البيانات الى عجز الميزان التجاري اللبناني، وحسب الشكل (8) ومعادلة الاتجاه العام الذي يشير الى أن الميل الحدي كان موجباً وهذا يعني انخفاض في العجز بمقدار (1154) مليون دولار سنوياً.

$$Y_t = -18944 + 1154 t$$

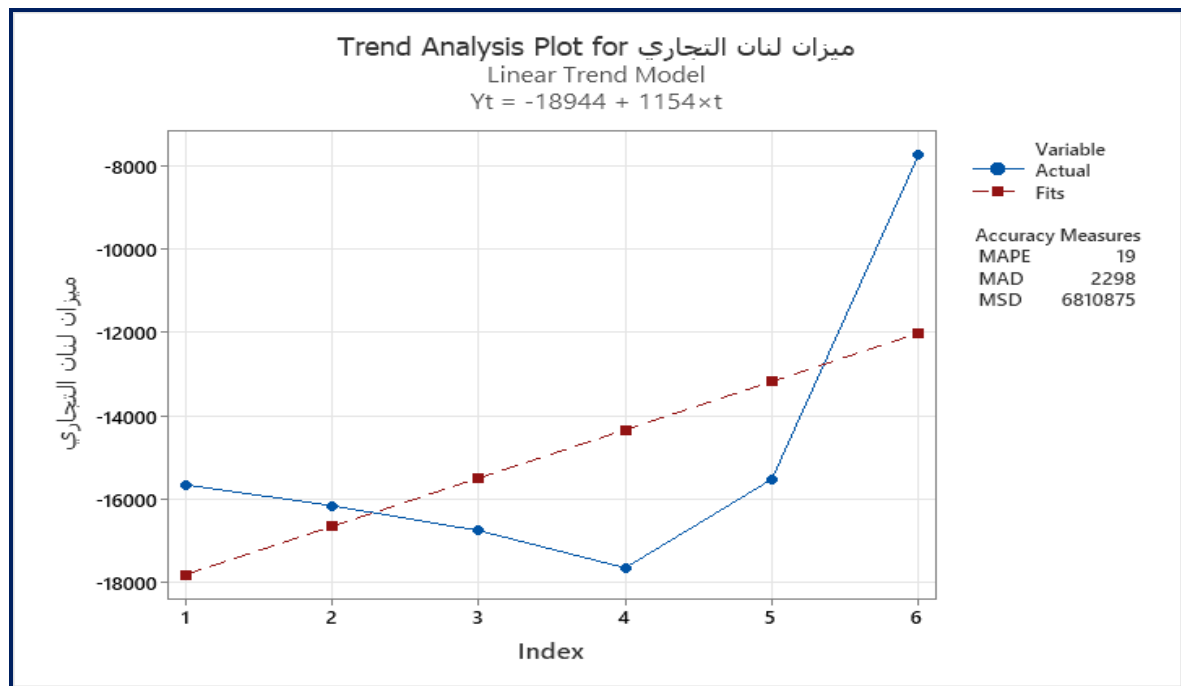
شكل (6): خط الاتجاه العام للصادرات اللبنانية حسب برنامج Minitab



شكل (7): خط الاتجاه العام للواردات اللبنانية حسب برنامج Minitab



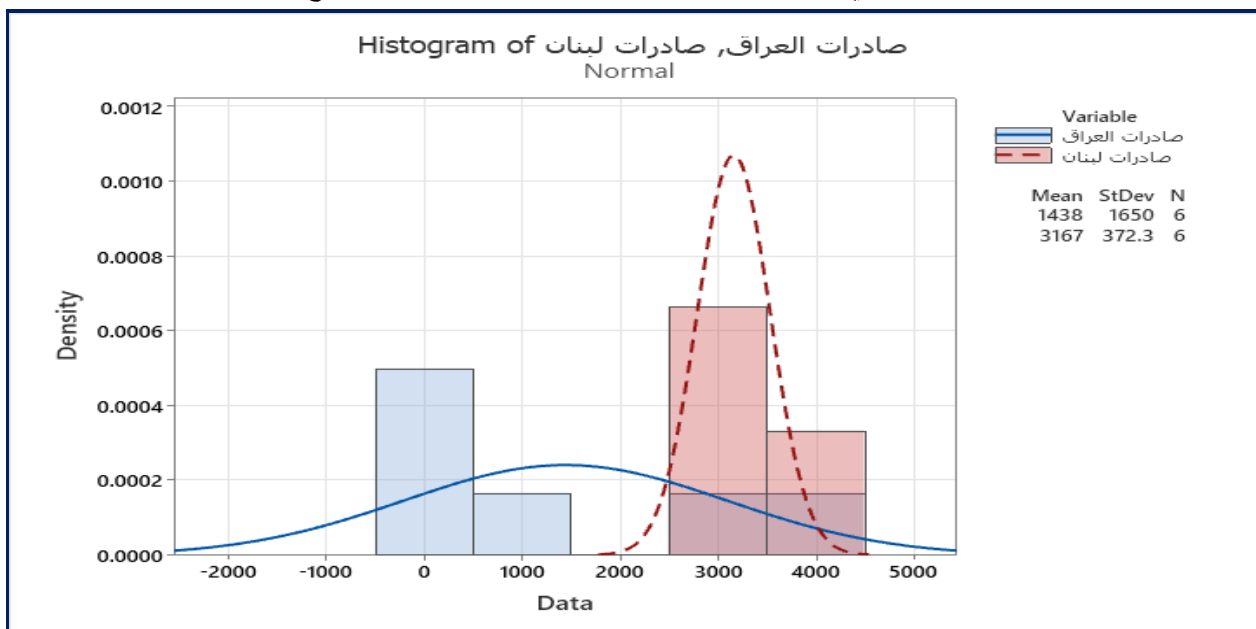
شكل (8): خط الاتجاه العام لميزان لبنان التجاري حسب برنامج Minitab



3.7. مقارنة النشاط التجاري العراقي - اللبناني

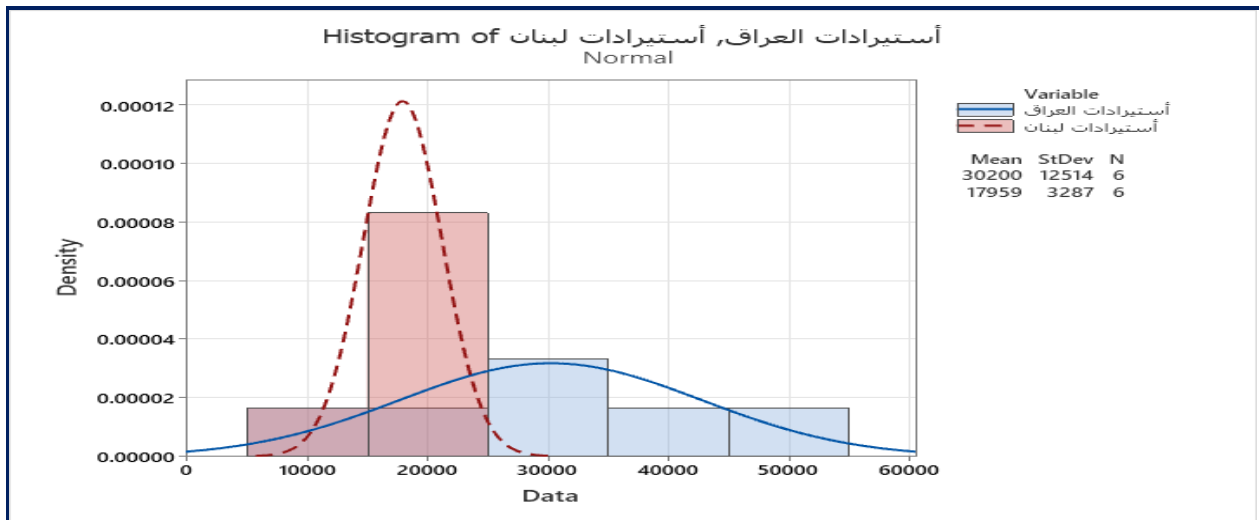
من خلال نتائج التحليل أعلاه لنشاط دولة العراق التجاري غير النفط مع نشاط الجمهورية اللبنانية، نجد أن صادرات الجمهورية اللبنانية كانت أعلى بكثير من صادرات جمهورية العراق، لكن الميل الحدي لصادرات العراق (804) كان أعلى من الميل الحدي لصادرات الجمهورية اللبنانية (152.3) وهذا ناتج بحكم الحجم الاقتصادي الأكبر والإمكانيات المادية والبشرية الأعلى للعراق الشكل (9).

شكل (9): الشكل البياني للصادرات العراقية والصادرات اللبنانية حسب برنامج Minitab



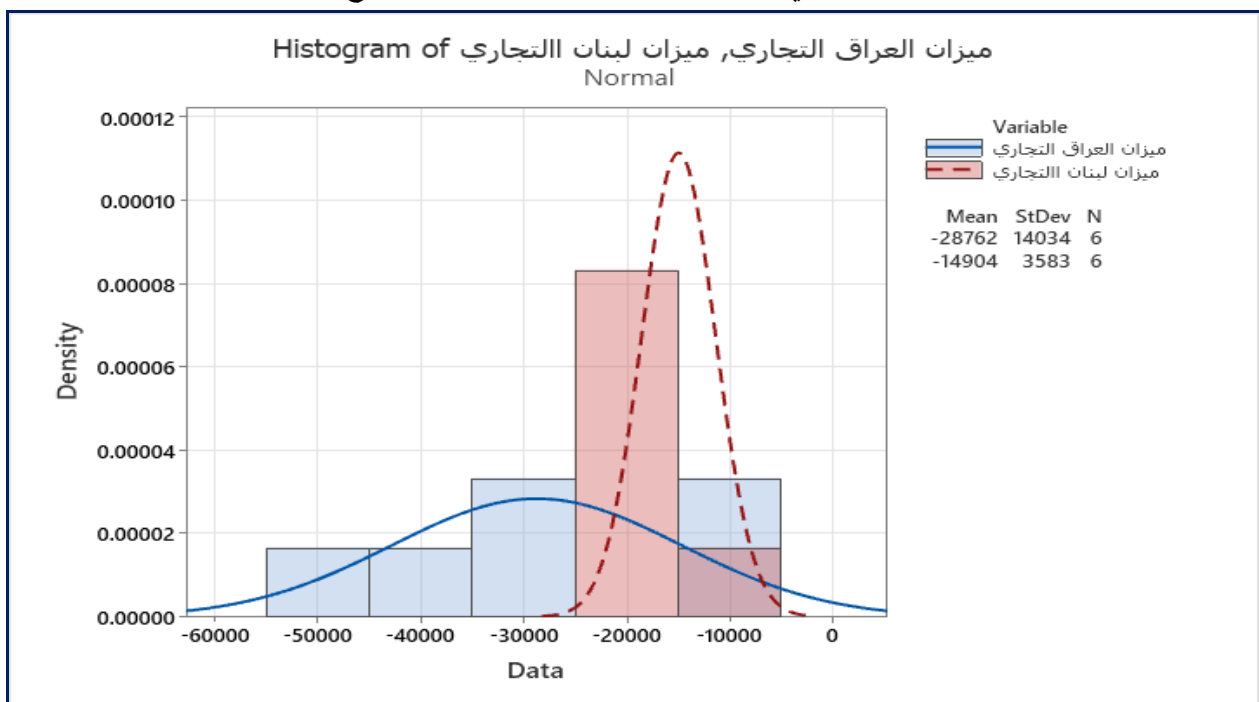
النشاط الأستيرادي لكلا البلدين كان بالأتجاه السالب، والأتخفاض التدريجي خلال السلسلة الزمنية قيد المقارنة، وهذا مؤشر أيجابي لكلا البلدين، وكانت أستيرادات الجمهورية اللبنانية أعلى بكثير من أستيرادات جمهورية العراق، الميل الحدي للأستيرادات العراقية (- 5734) كان أكثر أتخفاضاً من الميل الحدي للجمهورية اللبنانية (1021 -)، الشكل (10).

شكل (10): الشكل البياني للواردات العراقية والواردات اللبنانية حسب برنامج Minitab



الميزان التجاري لكل من العراق ولبنان كان العجز فيه واضحاً، لكن العجز في الميزان التجاري اللبناني كان أعلى، حيث كان الميل الحدي لميزان لبنان التجاري (1154) أعلى بحوالي ستة مرات من ميزان العراق التجاري (6747)، أي أن نسبة انخفاض عجز ميزان العراق التجاري كانت أسرع من ميزان لبنان التجاري بمرور الزمن، وهذه تحسب لمجمل النشاط الاقتصادي العراقي، الشكل (11).

شكل (11): الشكل البياني لميزان العراق ولبنان التجاري حسب برنامج Minitab



8. الخاتمة

❖ الاستنتاجات

- مارست النشاط التجاري الخارجي جميع دول العالم منذ نشأتها الأولى، ولذلك جاء اهتمام المفكرين الاقتصاديين بهذا الموضوع، وأثر عن ولادة النظريات التجارية العالمية؛
- تعتبر التجارة الخارجية عامل رئيسي من عوامل النمو الاقتصادي والذي سينعكس على الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية حيث أن زيادة النمو من وجهة النظر الاقتصادية بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة بمعدل نصيب الفرد من التجارة الخارجية بمقدار (98.3%)؛

- نمو الاستثمار في التجارة الخارجية يؤدي الى انخفاض في معدلات الفقر ونسبة البطالة؛
- تعتبر التجارة الخارجية عملية استخدام أمثل للأموكانيات والموارد المتاحة وما ينتج عنها من فوائد في حرية التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب؛
- تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) حدثاً مهماً في حماية وتنظيم حقوق الملكية والأساس القانوني للنظام التجاري العالمي وأصبح الأنظمة لها من مسلمات الأمور لحل جميع المشاكل والنزاعات التجارية وعامل وحدة بين الدول؛
- زيادة التجارة الخارجية يؤدي الى تقليل الاعتماد على الاستيرادات في أشباع الحاجات الداخلية؛
- مر النظام العالمي الجديد بثلاثة مراحل أساسية بعد الحرب العالمية الثانية أنتجت نشوء ثلاثة منظمات تجارية، مالية، نقدية؛
- أدى النظام الاقتصادي العالمي الى فرض آليات معينة والاستفادة من الفرص المتوفرة للدول النامية ومواجهة التحديات وتقليل الخسائر وبناء اقتصاد وطني متين والانفتاح على العالم؛
- من خلال تحليل النشاط التجاري لجمهورية العراق، أتضح بأن هنالك بون شاسع بين الصادرات غير النفطية وأستيراداتها وهذا الضعف في الصادرات غير النفطية أنعكس سلباً على الميزان التجاري، والحالة ذاتها كانت في النشاط التجاري اللبناني، وعند عمل المقارنة بين نشاط الدولتين نجد أن صادرات العراق غير النفطية كانت أقل بكثير من صادرات لبنان، في حين كانت أستيرادات لبنان أقل. أما الميزان التجاري فكان فيه عجز لكلا البلدين وأن انخفاض عجز ميزان العراق التجاري سيكون أسرع من عجز ميزان لبنان التجاري عبر الزمن؛
- من خلال ما تقدم أتضح وجود أثر للنظريات التجارية العالمية في تطور اقتصاديات العالم لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ التوصيات

- إعداد خطط للدول وخصوصاً النامية منها لبناء تجارة تنافسية من خلال منتجات متطورة ومتقدمة لزيادة رأس المال وتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي التدريجي مع الأخذ بنظر الاعتبار حماية المنتج المحلي.
- اعتماد التخصص في التبادل التجاري العالمي واستغلال الموارد الاقتصادية بين البلدان.
- اعتماد التكامل الاقتصادي بين الدول التي تتشابه في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليكون هنالك استغلال أمثل للموارد الطبيعية لكل دولة.
- النظام العالمي الجديد يحتاج اصلاح في آليات عمله وقواعد سلوكه لكي يحظى بقبول دول العالم مجتمعة وخصوصاً الدول النامية التي تحتاج الى المزيد من التقارب.
- ضرورة قيام الدول العربية بتقوية تجارتها الخارجية بالاعتماد على ثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية والاستفادة من التقدم التكنولوجي العالمي، وقيام جامعة الدول العربية بأخذ دورها من خلال مجالسها الاقتصادية بتفعيل مبدأ التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الذي دعت له القرن الماضي حتى ولو بنسبة محدودة.
- ضرورة قيام جمهورية العراق بتفعيل نشاطها التجاري، وتشجيع الاستثمار في المنظمات المنتجة والأبتعاد عن الأنشطة الاستهلاكية والتحول التدريجي من دولة ريعية الى دولة منتجة من خلال الاستغلال الأمثل لعوائد النفط في تقوية البنية التحتية الاقتصادية للبلد حتى لا يكون هنالك عجز في الميزان التجاري غير النفطية، وهذا يشمل الجمهورية اللبنانية بضرورة تقوية اقتصادها وجلب الاستثمارات واستغلال بيئتها الطبيعية في تقوية اقتصادها والرجوع الى سابق أيام القرن الماضي الذي كانت تعتبر لبنان البلد السياحي المجاذب وخصوصاً للدول العربية، والاستفادة القصوى من تحويلات المغتربين في إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها حكومياً.

9. المصادر

- أبو شرار، علي عبد الفتاح، (2015)، "الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات"، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الحويش، ياسر (2013)، "العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية : تكامل أم تناقض"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3.
- الرشيد، ضيف الله دهيم عوض، (2011)، "آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية"، جامعة الشرق الأوسط.
- الكليدار، قصي قاسم، سعد عزيز ناصر، (2014)، "تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة 1950-2008"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41.
- المهدي، عادل، أماني فاخر، (2021)، "دور المعلومات التجارية الدولية في تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 35 - العدد 1.
- الوابل، سعد بن علي، عباس فؤاد عباس حسن، معتز تاج السر محمد محمود، (2018)، "أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للفترة من: 2005م - 2015م"
- أيوب، رباب علي، (2019)، "التجارة الخارجية في لبنان في ظل الاتفاقيات العربية والدولية"، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.
- جويد، رائد فاضل، (2013)، "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المجلد 5 العدد 17.
- حجازي، أنمار، (2010)، "الإطار العام لقضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربية"، مائدة مستديرة حول القضايا المتعلقة بإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية للتجارة والبيئة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.
- حمود، رمزي، (2014)، "منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية"، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- زهو، صابر محمد، منعم أحمد خضير، (2019)، "قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم 2010-2015"، مجلة الدنانير، العدد الخامس عشر.
- سدي علي، (2015)، "دروس في نظرية التجارة الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر.
- سلطاني فيروز، (2018)، "تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة"، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- موسى، شقيري نوري وآخرون، (2015)، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- عبابو، الطيب، (2014)، "سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر"، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر
- عبد الرزاق، فوزي، (2016)، "إستراتيجيات التجارة الخارجية"، زمزم ناشرون وموزعون، عمان.
- غرفة التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية، تقرير التجارة الخارجية لعام 2020.

- قويدري، محمد، (2011)، "إشكالية التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 53-54، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد، عمر مصطفى، (2014)، "الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للاحصاء، أحصاءات التجارة الخارجية 2021
- يونس، محمود وآخرون، (2015)، "التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- Global Journal of Economics and Business Vol. 5, No. 2, 2018, p.188 – p.203
- Damian, (2015) "David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in sub, Saharan Africa", faculty of management, university of Johannesburg, p.17:18.
- Paul Krugman, (2012) NBER Macroeconomics Annual, University of Chicago Press, Vol 27, p 98, 99.
- Satya Dev Gupta, (2015) "Comparative Advantage and Competitive Advantage: An Economics Perspective and a Synthesis", Athens Journal of Business and Economics, Vol 1-Issue 1 - p 10.
- Tri –Dung Lam, (2015), "A Review of Modern International Trade Theories, American Journal of Economics", Finance and Management, Vol .1, No .6, pp 604-605.